Distr.
GENERAL

A/9771
24 September 1974

ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المغربية السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تحياتها وتتشرّف بأن تحيل اليه طيه نص الرسالة التي وجهها يوم الاثنين في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ سعادة الدكتور أحمد العراقي ، وزير خارجية المملكة المغربية ، الى سعادة السيد بدرو كورتينا إي مورى ، وزير خارجية اسبانيا ، في موضوع الصحراء الغربية ، راجية التكرم بالأمر بتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

مرفـــــق

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، موجّهـــة
من وزيـــر خارجية المغـــرب الى وزيـــر خارجية أسبانيـــا

أتشرف برجائكم أن تتكرموا باحاطة الحكومة الاسبانية علما بالعرض الرسمي الذي قدمتـــه حكومة جلالة الملك ، والداعي الى القيام ، بالاشتراك مع الحكومة الاسبانية ، بعرض مسألـــة الصحراء الغربية على التحكيم أمام محكمة العدل الدوليـــة .

وأرى لزاما عليّ بهذا الصدد أن أذكركم بنص التصريح الذي أدلى به جلالة الملك الحسن الثاني ، في المؤتمر الصحفي المعقود بتاريخ ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، لا سيّما قوله ما يلـــي :

" . . . اذا أمكن الحفاظ على هذه " الصداقـــة " الاسبانية المغربية لغير المنطقـــة ، وأوروبا ، وافريقيا ، والمدنية ، فسنكون قد أسدينا خدمة كبرى لاسبانيا والمغرب وللجميع .

" ولهذا فإني ، في بحثي الدائب المستمر الصديد عن حل ، حل يقوم على المفاوضات المباشرة ، أقدّم اليوم العرض التالي الى الأمم المتحدة ، وأسبانيا :

" تدّعي الحكومة الاسبانية أن الصحراء كانت شيئا "متروكا" . تدّعي أنها كانت أرضـــا أو ملا بلا وريث ، وتدّعي انه لم تكن هناك أية سلطة أو ادارة قائمة في الصحراء . والمغرب يدعي عكس ذلك . اذن فلنطالب التحكيم من محكمة العدل الدولية في لاهاي . وهي ستقول كلمة الحق ، اذ أن هذه المحكمة انما هي هيئة تابعة مباشرة للأمم المتحدة . انها ستقول الحق المدعوم بالحكوك ، وسيكون في وسعها اذ ذاك أن تنير السبيل للأمم المتحدة كـــي توصي المغرب واسبانيا بالسبيل الـــذي عليهما أن يسلكاه . "

وحكومة جلالة الملك ، رغبة في ارشاد الأمم المتحدة الى طريق لايجاد حل نهائي لمشكلـــة الصحراء الغربية ، يكون في آن واحد مطابقا لمبادئ الميثاق ومتمشيا مع المصالح العليا للسلـــم والأمن الدوليين ، تعرض رسميا على أنظار الحكومة الاسبانية اقتراحا يقضي بأن تعرضا مشتركيـــن هذه المسألة لتحكيم محكمة العدل الدولية ، وفقـــا لروح ونص الفصل السادس من ميثاق الأمـــم المتحدة الذي يتناول تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

وان حكومة جلالة الملك ، اعتمادا منها على حكمة الحكومة الاسبانية وتعلقها بالحفاظ علـــى الصداقة بين بلدينا اللذين يحتم عليهما التاريخ والجغرافيا التعاون والتفاهم ، تأمل على يقيـــن من أن الحكومة الاسبانية سترد على اقتراحها بشكل ايجابي ، كيما يتم عرض الأمر على محكمة العـــدل الدولية في أقرب ميعـــاد .

(توقيع) أحمد العراقـي